



المنتدى الإقليمي رفيع المستوى حول الاستقرار المالي
النسخة الرابعة

الكلمة الافتتاحية للسيد الوالي

الرباط، 26 نونبر 2024



السيد محافظ بنك موريشيوس ورئيس جمعية البنوك المركزية الإفريقية،
السادة الزملاء، المحافظون ونواب محافظي البنوك المركزية الإفريقية،
السيدة رئيسة اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط بالمنظمة الدولية لهيئات الأوراق
المالية،

السيد الأمين العام المساعد لمجلس الاستقرار المالي،
السيد الأمين العام المساعد للجمعية الدولية لمراقبي التأمين،
السيدات والسادة رؤساء وممثلو الهيئات التنظيمية الإفريقية والمؤسسات الدولية،
أيها الحضور الكريم،

يسرني أن أرحب بكم اليوم في الرباط بمناسبة الدورة الرابعة من هذه الندوة الإقليمية رفيعة المستوى
حول الاستقرار المالي. وأود، باسم اللجنة المغربية للتنسيق ومراقبة المخاطر الشمولية التي تضم الجهات
التنظيمية الثلاث، أن أشكركم على قبول دعوتنا للمشاركة في النقاشات ولتقاسم تجاربكم في هذا المجال.
وأخص بفائق الامتنان السيد راما سيثانين الذي وافق، أياما قليلة بعد تعيينه محافظًا لبنك موريشيوس،
على المشاركة في هذه الندوة عبر تقنية الفيديو. وأستغل هذه الفرصة لتهنئته وتقديم أطيب متمنيات له
بالنجاح في مسؤولياته الجديدة كمحافظ ورئيس لجمعية البنوك المركزية الإفريقية.

كما أود أن أشيد بالتزام جمعية البنوك المركزية الإفريقية الدائم بحضور جميع دورات هذا المنتدى، مما
يساهم في الارتقاء به ضمن مصاف التظاهرات الإفريقية البارزة.



وأوجه شكري كذلك لممثلي وخبراء مجلس الاستقرار المالي، وخاصة الأمين العام المساعد، ولممثلي البنك الدولي، والجمعية الدولية لمراقبي التأمين، والجمعية الدولية لمؤسسات ضمان الودائع، ومعهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية، وهيئة الرقابة الاحترازية وحل الأزمات.

حضرات السيدات والسادة،

لقد اخترنا لهذه الدورة، وهي الأولى بعد الجائحة، موضوع "الاستقرار المالي في إفريقيا في ظل الشكوك الجيو-اقتصادية والمخاطر الناشئة". ومن خلال هذا الاختيار، نسعى لتسليط الضوء على التحديات المعقدة التي نواجهها في السنوات الأخيرة، خاصة منذ سنة 2020. فبالإضافة إلى الجائحة وتبعاتها، شهدنا سلسلة من الصدمات المرتبطة بتزايد النزاعات، وتكرار الظواهر المناخية القسوى، وبرز الضغوط التضخمية.

موازة مع ذلك، ثمة العديد من التحولات العميقة والتغيرات في النماذج التي ما لبثت تعيد تشكيل الساحة الاقتصادية والاجتماعية والمالية العالمية. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالانقسام الجيو-اقتصادي، وتصاعد الحمائية، والرقمنة، وتطور الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى التطورات الديموغرافية. وهو ما يتسبب في إفراز مستويات عالية من الشكوك كما يؤدي إلى ظهور مخاطر جديدة معقدة يصعب الوقاية منها وتديرها، مما يجعل اتخاذ القرارات سواء العامة أو الخاصة تحديًا حقيقيًا.

كما نعلم جميعًا، أدت الجائحة التي شهدها العالم سنة 2020 إلى استجابة غير مسبوقة من السلطات العمومية، مع ما صاحب ذلك من تدابير صحية ساهمت انعكاساتها على سلاسل التوريد في ارتفاع



الضغوط التضخمية التي شهدناها في السنوات الأخيرة. في نفس السياق، أدت الجهود المالية واسعة النطاق الرامية لدعم الساكنة والنشاط الاقتصادي إلى تفاقم مستويات المديونية وانخفاض هوامش الميزانية، مما أثار انشغالات بشأن استدامة المالية العمومية في عدد من الدول.

من جانبها، بادرت البنوك المركزية، في إطار مواجهة ارتفاع التضخم، إلى إطلاق دورة تشديد نقدي تعد الأسرع والأكثر اتساقا على مر التاريخ. ومما لا شك فيه، تمكنت البنوك المركزية من كبح التضخم دون التسبب في حدوث ركود، وهو إنجاز تاريخي لا محالة، غير أن ذلك لم يكن دون انعكاسات من حيث المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي، كما يتبين من خلال الاضطرابات التي شهدتها الأنظمة البنكية بسويسرا والولايات المتحدة، التي، لحسن الحظ، تم احتواؤها بسرعة.

حضرات السيدات والسادة،

إن تأثير هذه الصدمات والتحويلات جلي جدا في إفريقيا. فالعديد من بلدان القارة متضرر بشدة من آثار تغير المناخ، بالرغم من كون مساهمتها في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري منخفضة جدا نسبيا.

وعلى نفس المنوال، تأثرت قارتنا بشكل خاص بتزايد أسعار المواد الغذائية عقب اندلاع الحرب في أوكرانيا، مما أدى إلى ارتفاع التضخم إلى مستويات استثنائية بالإضافة إلى تقليص القدرة الشرائية الضعيفة للسكان. فوفقا لبيانات صندوق النقد الدولي، بلغ التضخم في إفريقيا جنوب الصحراء 16,2% في المتوسط سنة 2023، واليوم وبالرغم من انخفاضه الملموس، لا يزال مستوى الأسعار مرتفعا.



من ناحية أخرى، ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولي، وصل الدين العمومي في إفريقيا إلى ما يقارب 1800 مليار دولار بحلول نهاية سنة 2023، وهو ما يمثل 60% من الناتج الداخلي الإجمالي لبلدان جنوب الصحراء وحوالي 77% بالنسبة لبلدان شمال إفريقيا، أي ما يعادل ضعف مستواه المسجل سنة 2010. ففي ظرف عشر سنوات، انتقل الدين الخارجي لإفريقيا من أقل من 20% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى ما يناهز 30%، وتضاعف معدله نسبة إلى الصادرات إلى 140% تقريبا.

بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر لوتيرة الثورة الرقمية وتطور الذكاء الاصطناعي، فإن العديد من البلدان الإفريقية غير المستعدة بما يكفي للاستفادة من الفرص المتاحة، تجد نفسها اليوم في مواجهة المخاطر التي تنجم عن هذه التطورات، لا سيما التهديد السيبراني، مما يزيد للأسف، من اتساع الفجوة مع دول الشمال.

وأمام هذه التحديات، تمتلك إفريقيا الإمكانيات اللازمة لمواصلة تنميتها ونهضتها. وتتمثل ثروتها الرئيسية في رأسمالها البشري، كونها تزخر بساكنة شابة قوية النمو، وبموارد طبيعية وفيرة وأراض صالحة للزراعة ومناجم للخامات والمعادن الثمينة.

ومع انخراطهم في إطار مختلف الأجنداث العالمية، فإن الأفارقة يدركون جيدا ضرورة تولى زمام أمورهم، كما يتضح من المبادرات القارية العديدة التي أُطلقت في السنوات الأخيرة، ولا سيما منطقة التجارة الحرة القارية.



حضرات السيدات والسادة،

تُبرز أمثلة المخاطر الناشئة التي ذكرتها التحديات المعقدة التي تعترض تحقيق السياسة الاحترازية الكلية
لهدف الاستقرار المالي.

وفي المغرب، فإن تجليات التغير المناخي واضحة ومتكررة. فنحن نواجه سنوات متتالية من الجفاف
والإجهاد المائي الحاد والفيضانات والسيول المتكررة، كانت آخرها تلك التي عرفت عدة مناطق جنوب
البلاد.

في ظل هذه الظروف، تولى الجهات التنظيمية للقطاع المالي أهمية خاصة للمخاطر المناخية، حيث
انخرطت في الجهود العالمية المبذولة في هذا المجال وأطلقت عدة مبادرات تهدف إلى دمج البعد
المناخي في الاستراتيجيات وعمليات اتخاذ القرار والأطر التنظيمية المالية.

هكذا، أصدر بنك المغرب في مارس 2021 تعليمة تدعو البنوك المغربية إلى دمج المخاطر المناخية
بالكامل في أنظمتها الخاصة بالحكمة وتدبير المخاطر وفي تلك المتعلقة بالاستراتيجيات الاستثمارية
والتمويلية. كما أجرى، بالتعاون مع البنك الدولي، دراسة حول المخاطر المناخية في القطاع المصرفي،
وهي الأولى من نوعها في المنطقة، نُشرت نتائجها في أبريل 2024.

من جانبها، أصدرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سلسلة من الأدلة الإرشادية حول أدوات التمويل
المستدامة والاستثمار المسؤول اجتماعيًا، إلى جانب دورية في 2019 تلزم الشركات المدرجة بنشر تقارير
سنوية حول البيئة والمجتمع والحكمة. كذلك، أصدرت هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي



تعليمية موجهة لشركات التأمين وإعادة التأمين بشأن تدير المخاطر المالية المرتبطة بالتغير المناخي والبيئة.

علاوة على تدير المخاطر، يُعد حشد الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه تحديًا كبيرًا. وهو ما يمثل نقطة خلاف رئيسية في اللقاءات الدولية، كما يتضح من التباينات القوية في النقاشات التي شهدتها قمة المناخ "كوب 29" التي اختتمت مؤخرًا. وقد قَدَّر البنك الدولي احتياجات الاستثمار في المغرب بحوالي 78 مليار دولار للفترة من 2022 إلى 2050. لأجل ذلك، قمنا بإعداد استراتيجية وطنية لتطوير التمويل المناخي في أفق سنة 2030، ونعمل على تعبئة موارد من القطاع الخاص والمؤسسات الدولية. في هذا الصدد، وبفضل برنامج طموح من السياسات والتدابير الفعلية، استفاد المغرب من دعم مالي من صندوق النقد الدولي بقيمة حوالي 1.3 مليار دولار في إطار "تسهيل الصلابة والاستدامة".

في نفس هذا السياق، وعلى المستوى العالمي، يبعث الوعي المتزايد والإرادة الواضحة للوكالات الدولية من قبيل الأمم المتحدة والبنوك التنموية المتعددة الأطراف، على التفاؤل بالنظر إلى حجم الحاجيات التمويلية. غير أنه، وكما سبق أن أكدنا غير ما مرة، لا بد من الحرص على ألا تكون هذه التمويلات على حساب تمويل التنمية، الذي لا تزال إفريقيا في حاجة ماسة إليه.



حضرات السيدات والسادة،

لا يسعني أن أختتم مداخلي دون مشاركتكم بعض الأفكار حول تداعيات الثورة الرقمية والتطور الكبير الذي تشهده الأصول المشفرة والعملات الرقمية.

في المغرب، تنبها منذ سنة 2017 لإشكالية الأصول المشفرة، وحرصنا في البداية على توعية عموم الجمهور بالمخاطر المرتبطة بهذه الأصول. وفيما بعد، وأخذا بالاعتبار التطورات على مستوى التنظيمات الدولية، فضلت السلطات المغربية اتباع نهج تنظيمي يهدف إلى ضمان حماية ملائمة للمستخدمين والمستثمرين مع الحفاظ على إمكانيات الاستفادة من هذه الابتكارات.

ولأجل ذلك، أعدّ بنك المغرب، بمشاركة جميع الأطراف المعنية وبدعم من البنك الدولي، مشروع قانون يوطر الأصول المشفرة، وهو حاليًا في طور الاعتماد.

وفيما يتعلق بالعملات الرقمية للبنوك المركزية، وعلى غرار العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، فإننا نسعى إلى تحديد مدى مساهمة هذا الشكل الجديد من العملات في تحقيق بعض أهداف السياسة العمومية، لا سيما فيما يخص الشمول المالي.

لقد أطلقنا مشروع العملات الرقمية للبنوك المركزية منذ أكثر من ثلاث سنوات بهدف استباق وتوجيه الخيارات والقرارات الاستراتيجية لبنك المغرب في هذا المجال. ويهدف المشروع كذلك إلى تعزيز قدراتنا وخبراتنا في هذا المجال المعقد والمتعدد الأبعاد.



إنه مشروع طويل الأمد، يجب أن يأخذ في الاعتبار السياق الاجتماعي والاقتصادي الوطني، والتطورات المسجلة في المحيطين الإقليمي والدولي، والتأثير على بعض مهام البنك المركزي، مثل السياسة النقدية والاستقرار المالي.

ثمة جانب أخير يتعلق بالأمن السيبراني يمثل مصدر قلق كبير خاصة بالنسبة للهيئات التنظيمية للقطاع المالي. في بنك المغرب، وإيماناً منا بضرورة اعتماد مقاربة جماعية، أنشأنا مجموعة متخصصة يسيروها الفاعلون في النظام المالي والهيئات التنظيمية. وعلى المستوى الدولي، انضم البنك إلى عدد من الهيئات المتخصصة في مجال الأمن السيبراني لتبادل الخبرات والمعلومات.

وبهذا الخصوص، أرى أنه من الضروري أن نوحّد جهودنا وتفكيرنا على مستوى القارة من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها الابتكارات التكنولوجية مع الحرص على تخفيف المخاطر المرتبطة بها.

حضرات السيدات والسادة،

لا يساورني شك في أن حلقات النقاش المقرر عقدها في هذه الندوة والمناقشات التي ستعقبها ستثري أفكارنا بشكل كبير كما ستمكننا من تعزيز تعاوننا في مجالات الاستقرار المالي والمراقبة الاحترازية الكلية. ختاماً، أتمنى التوفيق والنجاح لأشغال هذه الندوة، على أمل أن يتمكن ضيوفنا القادمين من خارج المغرب من الاستفادة من إقامتهم في مدينة الرباط، المدرجة على قائمة اليونسكو للتراث العالمي، لاكتشاف تراثها وثرواتها التي تعود إلى آلاف السنين.

أشكركم على حسن الإصغاء.